الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1992م

تقديـــم
مقدمـــة
أولا : أبعاد النمو على المستوى الإجمالي
ثانيا : أبعاد النمو على المستوى القطاعي
ثالثا : توقعات أولية عن الأداء الاقتصادي لعام 1993م

تقـــديم

حرصـــت دولـــة الإمارات العربيـــة المتحـــدة منذ قيامهـــا في الثانـــي مـــن ديـــسمـــبر عـــام 1971 وحتـــى الآن وبنـــاءاً على توجيهـــات صاحب السمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ، وسمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وأصحاب السمو الشيوخ حكام الامارات – إلى بناء اقتصـــاد حديث وقـــوي يعتمد على قاعدة اقتصاديـــة قويـــة تسهم في تحقيـــق ما تصبـــوا اليه الدولـــة من أهداف لا سيما تلك المتعلقـــة بتنويع مصـــادر الدخل .

ومن اجـــل ذلك فقد أنشئـــت وزارة التخطيـــط لتقوم ببلورة تلك الأهداف وصياغتهـــا في صورة برامـــج ومشاريع يمكن ترجمتهـــا إلى واقع ملمـــوس بوضعها موضـــع التنفيـــذ ، ومنـــذ إن قامـــت الوزارة وهي لا تألـــو جهداً في تصويـــر الواقع الاقتصـــادي للدولة في صـــورة بيانـــات وإحـــصاءات ودراسات ، وإتاحتها للمهتميـــن ومتخذيـــن القرار وذلك ليكونـــوا على بينـــه واطلاع لما يتحقـــق مـــن نهضـــة تنموية شامـــلة ، حيث تكـــون هذه البيانـــات والإحصاءات مجمعـــه في صورة إصدارات سنويـــة أو كل خمس ســـنوات .

وفي سبيـــل اهتمـــام الوزارة بتجميـــع البيانات وجعلهـــا متاحة للجميـــع أن قامت بإصدار هـــذا التقرير الســـنـــوي عن الأداء الاقتصـــادي لاقتصاد دولة الإمارات العربيـــة المتـــحدة ، حيث يـــشمل هـــذا التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية .. يتعلق القسم الأول منها بالتطورات الإجمالية للاقتصاد ، بينمـــا يتعلـــق القـــسم الثاني بالتطورات القطاعية ، في حين أن القـــسم الثالث يتعلق بتوقعات الأداء للاقتصـــاد الـــوطني للسنة الحالـــية .

وفي هذا الصدد يلزم التنويه على أن الأرقام الواردة عن عـــام 1991 هي أرقام أوليـــة قابلـــة للتعديل بينمـــا توقعات عام 1992 هي تقديـــرات مبنية على أساس الأرقام الأولية للنصف الأول من عـــام 1992 .

أملين أن يكون هذا التقرير محققاً للغرض الذي وضع مـــن أجلة ، وان يكـــون مفيـــداً للبـــاحثين والمهتمين بالاطلاع على اقتصاد الامارات عن كثب .

والله ولي التـوفـيق ،،،

إدارة التـخطيـط العـام

مقدمة

اتسمت الأوضاع الدولية خلال السنوات الأخيرة بتغيرات حادة ، على المستويين الاقتصادي والسياسي ، وقد تأثرت اغلب دول العالم بهذه التغيرات . وتعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي اتسمت بعدم الاستقرار خلال فترة الثمانينات ، فقد استغرقت مشكلة الخليج الأولى ثماني سنوات استنفذت فيها موارد بشرية ومالية هائلة وتأثرت اغلب دول المنطقة بصورة مباشرة وغير مباشرة بآثار هذه المشكلة ، وما كادت تنتهي هذه المشكلة حيث نعمت المنطقة ولفترة قصيرة بهدوء نسبي حتى بدأت مشكلة الخليج الثانية وبأبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية أوسع واستنفذت هذه المشكلة موارد بشرية ومالية ومادية كبيرة . يضاف إلى ذلك استمرار التغيرات الحادة في مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية للعديد من مناطق العالم .

وفي خضم هذه الظروف الصعبة واصلت دولة الإمارات مسيرتها التنموية من خلال اعتماد وتنفيذ السياسات والإجراءات الاقتصادية والسياسية المناسبة ساعية إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتركيز على بناء وتطوير اقتصاد الدولة من خلال تطوير مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وتحقيق مستوى معيشي مناسب للسكان وتطوير القوى العاملة الوطنية مع استمرار دولة الإمارات في تقديم العون والمساعدة للدول النامية والمساهمة وبشكل فعال في تنقية الأجواء السياسية وعلى المستويين العربي والدولي .

اولاً : أبعاد النمو على المستوى الإجمالي :

على الرغم من الظروف الغير طبيعية التي شهدتها المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل خاص عام خلال عامي 1990 و 1991 خاصة تلك التي تتعلق بتطورات مشكلة الخليج الثانية والنتائج التي ترتبت عليها ، والتطورات السياسية التي لازال العالم يشهدها ، يضاف إلى ذلك تقلبات أسواق النفط العالمية ، فقد تمكن اقتصاد الدولة ، ورغم هذه الظروف من أن يحقق العديد من الإنجازات المهمة .

شهد عام 1991 العديد من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المهمة ، تتلخص فيما يلي :

1- السكان والعملة :

لقد أولت دولة الامارات موضوع السكان والقوى العاملة عناية خاصة عملت مؤسسات الدولة ذات العلاقة ومن خلال العديد من السياسات على معالجة هذا الموضوع الحساس ، ونتيجة للعديد من الجهود المواصلة فقد تحقق تقديم واضح في مجال تنظيم أوضاع القوى العاملة في الدولة حيث حقق حجم العمالة نسبة بلغت 3.4% في عام 1991 ، وتأتي أهمية هذه الزيادة إلى تطورات حجم العمالة لعبت دوراً مؤثراً على تطورات حجم السكان . ويرجع هذا التطور الإيجابي في إن تنظيم أوضاع القوى العاملة إلى التوسع في استخدام أساليب العمل الحديثة والتي تتطلب عمالة ماهرة وبحجم محدود ، إضافة إلى التطور في التشريعات الخاصة بالعمالة

والتطـــور في الأجهزة والإدارات المسؤولـــة عن تنظيم شؤون العامليـــن ، يضاف إلى ذلك التطويـــر فـــي إعداد العاملـــين المواطنين وفي مختـــلف مجالات العمل . ومما تجـــدر الإشارة اليه إلـــى أن عـــام 1991 ونتيجـــة للجهـــود الكبـــيرة التي بذلت في مجـــال تنفيـــذ السياسات السكانـــية أن اقترب معـــــدل نمـــو السكـــان في الدولـــة في عام 1991 من المعدلات العالميـــة المتـــعارف علـــيها .

2 - الاستهلال النهائي :

تعتبـــر اتجاهات نمو متغير الاستهـــلاك النهائي بشقيـــة الحكومي والعائلـــي مـــن المؤشـــــرات المهمة في قيـــاس تطور مستويات المعيشـــة ، فخلال السنوات الماضيـــة وعلى الـــرغم مـــن الظـــروف المالية الغير مستقرة التي نتجت عن تذبذب عوائد عمليات إنتاج وتصديـــر النفط الخـــــام فـــان الجهـــات المعنية عنيت وبشـــكل خاص أن لا تتأثر الجهود المستمرة في تطويـــر مستويات المعيـــشـــة للـــسكان ، حيـــث عمـــلت الحكومة على الاستمـــرار في تطوير ونشر الخدمـــات الاجتماعية وخـــدمات الاجتماعيـــة وخدمات المرافق والإسكان ، وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاستهـــلاك النهائي حقق نســـبة زيادة عالية في عام 1991 بلغت 13% مقارنة بعام 1990 اذ ارتفـــع حجم الاستهلاك من 67.3 مليار درهم في عـــام 1991 . وذلك نتيجة للزيادة السكانيـــة وارتفاع الأسعار العالميـــة .

3 - الاستثمار :

يعتبر متغير الاستثـــمار (اتجاهاته وتطوراته) من أهم المؤشـــرات التـــي يـــستـــدل بهـــا علـــى قيـــاس حركة وتطور مجمـــل النشاط الاقتصـــادي . وبســـبب طبيعـــة اقتصاد الدولـــة وحجـــم الطاقـــات الادخاريـــة المتاحة . فان تطور حجـــم الاستثمـــار في الدولـــة يحكمها العديـــد من العوامـــــل أهمهـــا ، الطاقات الاستيعابيـــة لاقتصاد الدولـــة ، وتوفر الفرص المشجعة ونسبياً جريان الموارد الماليـــة اللازمـــة لتمويـــل الاستثـــمارات خاصة الاستثمارات الحكومية والتي تتكون اغلبـــها من عوائـــد الـــنفط الخـــــام . خـــلال عام 1991 بلغ حجم الاستثمـــارات المنفذة نحو 25.0 مليار درهم وهذا الحجـــم يزيد عما تم تنفيذه في عام 1990 24.0 مليار درهم وهذا يعبر عن التطـــور الواضـــح فـــي الأداء الاقتـــصـــادي للفعاليـــات الاقتصاديـــة في الدولة خاصة وان 66.5 % من حجم الاستثمـــارات المنفذة تمت بواسطـــة مؤســـســـات قطـــاع الأعمال العام والخـــاص .

4 - التجارة الخارجية :

أوضحت البيانات المتاحـــة عن التجارة الخارجيـــة إن الدولة حققـــت فائضاً تجاريـــاً فـــي عـــام 1991 بلغ 26.6 مليار درهـــم ويقل هذا الفائـــض عن نظيـــره الذي تحقق في عام 1990وبنســـبة 27% ويرجع ذلك أساســـاً إلى الانخفاض الكبير في قيمـــة صـــادرات الدولة من النفط الخام نتيجـــــة للتذبـــذب الحاد في أسواق النفط العالمـــية . وعند تحليـــل هيكل الصـــادرات السلعية وباستبعـــاد صـــادرات الـــنفط الخام والمنتجـــات النفطية والغاز فان قيمـــة هذه الصادرات والتي تتـــكون من صادرات الإنتاج المحلـــــي واعادة التصدير حققت زيـــادة نسبتها 14% في عـــــام 1991 مقارنـــة 1990 وبخـــصـــوص الـــواردات السلعيـــة فإنها حققـــت نسبة عاليـــة بلغت 20% في عام 1991 ويرجـــع هذا التطور في حجم الـــواردات

السلعية إلى أمور عديدة أهمها الوفاء باحتياجات التنمية والإنتاج من مختلف السلع الرأسمالية والإنتاجية ، إضافة إلى تلبية الاحتياجات مع السلع الاستهلاكية نتيجة للتطور الواضح في مستويات الدخول والى ارتفاع الأسعار عالمياً . يضاف إلى ذلك التطور الكبير في تجارة إعادة التصدير حيث أصبحت مركزاً مهماً لتمويل الطلبات التجارية المتزايدة للعديد من دول المنطقة فقد ارتفعت قيمة تجارة إعادة التصدير من 11.7 مليار درهم في عام 1990 إلى 13.7 مليار درهم في عام 1991 .

5-الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

تعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من المؤشرات الاقتصادية الهامة عند دراسة الحالة الاقتصادية لأية دولة ، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتصوير وبيان مستوى رفاهية الأفراد والمجتمع بشكل عام وذلك نظراً لتأثير التغير في الأسعار على النشاط الاقتصادي ككل .

وتبين الإحصاءات المتوفرة عن الأسعار في دولة الإمارات إن أسعار المستهلك لعام 1991 قد ارتفعت بنسبة 15.4 % مقارنة بسنة 1985 ، وعند متابعة ارتفاع الأسعار للسنوات الثلاث الماضية نجد ان نسبة الارتفاع كانت 8.7 % في سنة 1989 ، 9.4 % في سنة 1990 وذلك بالمقارنة مع سنة الأساس 1985م .

ويرجع ارتفاع الأسعار هذا إلى التضخم السنوي وما يتضمنه من فر وقات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للدرهم ، وبالتالي إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع للمستهلك .

وعند تحليل الرقم القياسي العام لدولة الامارات العربية المتحدة في سنة 1991 مقارنة مع سنة 1985 نجد أن متوسط السعر قد بلغ 115.4 وبتحليل هذا الرقم إلى أقسام الإنفاق الرئيسية نجد أن اكبر ارتفاع في متوسطات الأسعار على النقل والمواصلات 129.1 يلي ذلك الإنفاق على السكن وخدماته 125 ثم حل الإنفاق على خدمات التربية والتعليم والثقافة في المرتبة الثالثة وبمعدل 123.9 في حين إن الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات والتبغ كانت متوسطات الأسعار فيه مستقرة وثابتة 100.0 .

ثانياً:إبعاد النمو على المستوى القطاعي:

1. الناتج المحلي :

بالرغم من استقرار الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 مقارنة بالعام 1990 ، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي 125.3 مليار درهم ، 125.2 مليار درهم للسنوات 1990 ، 1991 على التوالي إلا أن تحليل هيكل الناتج يوضح النمو المطرد للقطاعات غير النفطية مقارنة بقطاع النفط . وقد عكس ذلك صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني والأداء المتميز لكافة القطاعات الاقتصادية بالدولة .

ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي (بعد استبعاد قطاع النفط الخام) من 67.6 مليار درهم في عام 1990الى 71.4 مليار درهم في عام 1991 وبنسبة زيادة بلغت 5.6% بينما انخفض دخل

النفط الخام من 57.6 مليار درهم إلى 53.8 مليار درهم في عام 1991 . وبنسبة انخفاض بلغت 6.6% .

إن تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال البيانات المتاحة عن عام 1991 توضح حجم التطور والكفاءة الذي تحقق للعديد من مفردات اقتصاد الدولة على امتصاص جزء مهم من حجم الآثار الناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية للنفط الخام ، وبالرغم من أن دخل قطاع النفط الخام لازال يمثل نسبة عالية من حجم الناتج المحلي الإجمالي وان تذبذب هذا الدخل لازال يؤثر وبشكل واضح على مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة إلا أن درجة التأثير تغيرت عن السابق حيث عملت جهود التنمية على إيجاد مكامن قوة اقتصادية في الدولة ساهمت وبشكل جيد ومتوازن على التقليل من حجم الآثار الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية والظروف الغير مستقرة التي تشهدها المنطقة من حين لآخر . فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (بدون النفط الخام) في الناتج المحلي الإجمالي من 36.7% في عام 1980 إلى 57% في عام 1991 ومن خلال متابعة تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج تتضح الأبعاد الاقتصادية التالية :

1-1القطاعات الإنتاجية :

عملت القطاعات الانتاجية خلال عام 1991 بكفاءة اقتصادية ، حيث ساهمت هذه القطاعات بتجهيز السوق المحلي بكميات متزايدة من السلع الوطنية إضافة إلى تصدير الفائض من الإنتاج المحلي حيث بلغت قيمة الصادرات من الإنتاج المحلي نحو 11 مليار درهم حقق قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية هذه الزيادة سواء بالنسبة للمقارنة بالقطاعات الأخرى بلغت 9% في عام 1991 عن عام 1990 . وتأتي أهمية هذه الزيادة سواء بالنسبة للمقارنات المحلية أو بالنسبة للمقارنات الدولية من ان عملية التطوير في القطاع الزراعي تكتنفها العديد من الصعوبات خاصة تلك التي تتعلق بتطوير العلاقات والأساليب الإنتاجية في هذا القطاع يضاف إلى ذلك إلى أن الصعوبات تزداد في دولة الامارات العربية المتحدة إذا ما اخذ بنظر الاعتبار الظروف الأخرى المحيطة بالعمليات الانتاجية في القطاع الزراعي والتي تتعلق بقضايا التربة والمناخ والمياه .

وعلى الرغم من ذلك فقد تطور إنتاج هذا القطاع وبشكل متميز ، ويرجع ذلك أساساً إلى الاهتمام المتزايد الذي أولته الجهات المعنية لهذا القطاع ، واعتمادها العديد من الأسس لتطوير عملياته ، وذلك نظراً لكون أن هناك نسبة كبيرة من المواطنين يعملون في هذا القطاع حيث تتيح عمليات التطوير تحسين مستويات المعيشة لهم ، إضافة إلى موضوع الأمن الغذائي وأهميته الاستراتيجية .

أما بالنسبة لقاع الصناعات التحويلية فقد حقق معدل نمو منخفض مقارنة لسنة 1990 بلغ 2.3 % في عام 1991 ، وقد كان المؤمل لهذا القطاع أن يحقق معدلات نمو أعلي إلا أن تأثر الأسعار العالمية لمنتجات بعض فروع الصناعات المرتبطة بالنفط الخام (المنتجات النفطية ، الغاز المصنع) أثرت على دخل بعض فروع الصناعة الوطنية أما الأنشطة الصناعية الأخرى فقد حققت نمواً بلغ 3% .

وبشكـــل عام فقد أصبحت دولة الإمارات وبعد سنـــوات من الجهد التنمـــوي في هـــذا المجـــال تمتلك قطاعـــاً صناعياً متطـــوراً ومتنوعاً حيث أصبحت الدولـــة تنتج مجموعـــه كبيـــرة ومتنوعـــة مـــن الـــسلع ساهمت وبشـــكل واضح في تغطية جزء مهـــم من حجم الطلـــب المحلـــي إضـــافة إلـــى قيـــام المؤسســـات الوطنية بتصديـــر كميات كبيـــرة من المنتجـــات الصناعيـــة .

حقق دخـــل قطاع الكهرباء والماء والذي يعتبـــر أحد الركائـــز المهمة لنجاح عمليات التنميـــة نسبة زيادة بلغـــت 3% في عام 1991 . مما تجدر الإشارة اليه إلى إن الجهـــات المعنية عملت ولازالـــت تعمل على أن يكون حجـــم الإنتاج في هذا القطاع يفـــوق حجم الطـــلب الفعلي والمتوقـــع وذلك إيمانا منها بأهمية عنصري الكهربـــاء والـــماء لإنجـــاح مجمـــل عمليات التنمية من جهة والى الـــدور الحـــضـــاري الذي يؤديه هذا القـــطاع من أخري ومن هذا المنطلـــق تم توفيـــر خـــدمات هـــذا القطـــاع للاســـتهلاك الإنتاجي والعائلي وإيصال هذه الخدمـــات إلى كافة مناطق الدولـــة ، إضافة إلى قيـــام الحكومـــة بـــدعم أسعار هاتـــين السلعتـــين بمبالـــغ كبيرة سنويـــاً وذلك بهـــدف تمكن السكـــان من الاستـــفادة من هـــذه الخدمـــات .

وبخصوص قطاع التشييد والبناء والذي يحتل موقعاً متميزاً في مجمل النـــشاط الاقتـــصادي فـــي الدولة حيث يقوم هذا القطاع بتنفيذ الجانب الإنشائي والعمراني من مجمل الاستثمارات المنفذة ، فقد حقـــق نسبة زيادة بلغت 7.5 % في عام 1991 مقارنة بعام 1990 ، وتأتي أهمية هذه الزيادة من كونها تدل على حجم النهضة العمرانية الواسعة التي تشهدها الدولة حالياً .

1-2 قطاعات التوزيع :

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى ، وهي قطاعات التوزيع والخدمات فقد حققت معدلات نمو عاليـــة ، فقطاع تجارة الجملة والتجزئة والذي يعتبر من أهم القطاعات الفاعلة فـــي اقتـــصاد الدولـــة نظـــراً لقـــدم الممارسات التجارية لأبناء دولة الامارات فقد حقق نسبة زيادة بلغت 11.1% في عام 1991 . وحقق قطاع النقل والتخزين والمواصلات نسبة زيادة بلغت 5.5% وتعتبر الخدمات التي يقدمها هذا القطـــاع متميـــزة وعلى المستوييـــن المحلي والدولـــي ، حيث تمتـــلك دولـــة الامارات احـــدث واكبر المـــوانئ التجاريـــة البحرية ، كما تمتـــلك مجموعة من المطارات الحديـــثة إضافة إلى التطـــور في نشـــاط الاتصالات وقـــد تمـــيز العـــمل في هذا القـــطاع باستخـــدام احدث أساليب العمـــل المعروفـــة أكثرهـــا تطويـــراً حيـــث ساهـــمت خدمـــات هذا القطـــاع بتعزيز المركـــز المالي والتـــجاري للدولـــة .

ونتيجـــة للأجواء المستـــقرة التي تتميز بها دولـــة الامـــارات فـــي منطقـــة اتـــصفت بعـــدم الاستـــقرار خلال السنـــوات الأخيرة ، ولتوفير التسهيـــلات العديدة أصبحت دولـــة الامـــارات مـــن أهـــم المراكز الماليـــة في المنطقة حيث تعمـــل في الدولة مجموعـــه كبيرة من البنـــوك وشركـــات الأمـــوال وشركـــات التأميـــن (وطنيـــة وأجنبية) وعليـــة فقـــد حقق نشاط المال والتـــأمين خـــلال عـــام 1991 نسبـــة زيادة كـــبيرة في دخلة بلغت 16.3$ عن عام 1990 وبخصوص نشاط العقارات والذي يعتبر أحـــد العلامات المتميزة في مجمل التطور الاقتصادي في الدولة فقد حقق دخل هذا النشاط نـــسبة زيـــادة بلغـــت 8.5% في عام 1991 وترجع هذه الزيادة في إعداد الوحدات السكنية والمباني التجارية من جهـــة والـــى

التطور وفي نوعية المباني الجديدة من جهة أخرى يضاف إلى ذلك زيادة حجم الطلب على الوحدات السكنية وذلك تبعاً للزيادة في حجم النشاط الاقتصادي في عام 1991م .

1-3القطاعات الخدمية :

أما بالنسبة لقطاعات الخدمات العامة والخدمات الأخرى والمنزلية فقد حققت هذه القطاعات معدلات نمو عالية نسبياً ، ويرجع هذا التطور إلى أمور عديدة ، منها توجهات الحكومة بتوفير وتطوير ونشر الخدمات المختلفة خاصة خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وخدمات المرافق .. الخ والتي بلغت درجة عالية من التطور والكفاءة كما أن ارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع حجم الدخول زاد من حجم الطلب على مختلف الخدمات ، فقد حققت الخدمات الحكومية نسبة زيادة بلغت 3.1 % والخدمات الأخرى بنحو 8.5% في عام 1991 مقارنة بعام 1990 .

ثالثاً:توقعات أولية عن الأداء الاقتصادي لعام 1992م.

كان لازمة الخليج الثانية آثار بالغة الخطورة على الاقتصاديات العربية وبالأخص دول الخليج العربية ، مما انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي على هذه الاقتصاديات إلا انه نتيجة القرارات الحكيمة التي اتخذتها دولة الإمارات ، ومتانة وقوة الاقتصاد المحلي تم تلافي كثيراً من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن هذه الأزمة .

ونتيجة للاستقراءات الأولية عن الأداء الاقتصادي للدولة خلال عام 1992 ، فانه يتوقع ان يحقق الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1992 معدل النمو بمقدر 4.8% وهي معدلات مناسبة جداً . اذ كان الناتج المحلي خلال السنتين السابقتين 1991،1990 في ثبات تقريباً حيث بلغ 125 مليار درهم .

وتشير الإستقراءات الأولية انه نسبة للوضع الاقتصادي المستقر نسبياً نظراً لعودة الهدوء إلى المنطقة واستقرار الأوضاع فيها فان هناك تحسناً طرأ على كافة القطاعات الاقتصادية بما يدعو للتفاؤل ، والبدء في اعتماد سياسات اقتصادية مناسبة . فعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي لقطاع النفط والذي يمثل 42% من هيكل الناتج بالدولة من 53.8 مليار درهم إلى 53.2 مليار درهم إلا أن بقية القطاعات الاقتصادية حققت معدلات نمو مرتفعه اذ يتوقع أن يحقق قطاع الزراعة والثروة السمكية مثلاً معدل نمو سنوي قدرة 6% عن عام 1991 كما يتوقع أن يحقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو قدره 2.75 % وهو معدل جيد اذ اخذ في الاعتبار تقلبات أسعار المنتجات النفطية والغاز المصنع ، وانعكاساً لحركة نمو النشاط الاقتصادي للمنطقة بعد انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت وزيادة الحركة التجارية من والى الدولة فانه يتوقع أن يحقق قطاع النقل والتخزين والمواصلات نمواً عالياً مقداره 8% كما يتوقع أن يحقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والذي يعول علية مسئولية حركة السوق الداخل وتنشيط الحركة السياحية ، أن يحقق معدلاً للنمو يبلغ 3.7% مقارنة بسنة 1991م .

وعموماً يمكن القول بأن سنة 1992 سوف تكون سنة ازدهار اقتصادي مقارنة بالسنتين السابقتين وهذا انعكاساً لسعي الحكومة بسياستها الاقتصادية إلى خلق جو من الاستقرار في

كافة قطاعات الدولة كرد فعل للحالة الاقتصادية التي سادت السنوات الماضية نتيجة للظروف السياسية ، وبناءاً على ذلك فانه يتوقع ان يرتفع التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) من 25 مليار درهم عام 1991 الى اكثر من 27 مليار درهم ، كدفعات استثمارية قوية لدفع حركة التنمية وتحريك النشاط الاقتصادي .

ونتيجة لذلك يتوقع أن تنشط حركة التجارة الخارجية ، وذلك للوفاء باحتياجات التنمية والإنتاج في مختلف السلع الرأسمالية الانتاجية والسلع الاستهلاكية ،حيث يتوقع أن تزداد الصادرات السلعية إلى اكثر من 80 مليار درهم عام 1992 مقارنة بـ 77 مليار درهم عام 1991 كما يتوقع أن ترتفع الواردات السلعية من 51 مليار درهم عام 1991 إلى ما يقارب من 60مليار درهم عام 1992 .

ونظراً لسعي الحكومة إلى المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن رغم الظروف الاقتصادية المتغيرة ، فانه يتوقع كذلك أن يرتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقية الحكومي والعائلي عام 1992 إلى بقيمة 83.1 مليار درهم .

TABLE (1) جدول

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLS — المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	1992	1991	1990	1989	1988	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	2011.4	1908.8	1844.3	1738.5	1639.6	ـ السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	733.5	717.9	694.2	667.2	643.7	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	128048	125224	125266	102549	88801	ـ الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة
- Net National Income	106735	104472	105984	86076	72974	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	95735	87272	94984	85332	71934	ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح)
- National Saving	12595	10998	27499	23219	14607	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	83140	76274	67485	62113	57327	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	21930	21400	20120	19603	18722	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	61210	54874	47365	42510	38605	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	27500	25020	24064	22376	20902	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- G.F.C.F. Government Sector	9240	8370	8262	7057	6839	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F.Business Sector	18260	16650	15802	15319	14063	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الأعمال.
- Total Imports	60230	51122	42510	36971	31790	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Total Exports	80470	77687	78950	57703	45033	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	20240	26565	36440	20732	13243	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	44330	37454	30859	27323	24082	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Surplus Of Balance Of Payment	2510	2330	18440	14820	7219	ـ الفائض الجاري لميزان المدفوعات
- Wages And Salaries	29920	29197	28019	26784	25226	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)

* Ministry Of Planning وزارة التخطيط

جدول TABLE(2)

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	1992		1991		1990		1989		1988		المؤشرات الاقتصادية
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	
Per Capita : -											**حصة الفرد من :**
- Gross Domestic Product	17.3	63.7	17.9	65.6	18.5	67.9	16.1	59	14.8	54.2	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- National Income	14.5	53.1	14.9	54.7	15.7	57.5	13.5	49.5	12.1	44.5	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	13.0	47.6	12.5	45.7	14.0	51.5	13.4	49.1	11.9	43.8	ـ الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	11.3	41.3	10.9	39.9	10.0	36.6	9.8	35.7	9.5	34.9	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	8.3	30.4	7.8	28.7	7.0	25.7	6.7	24.4	6.4	23.5	ـ الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	3.0	10.9	3.1	11.2	3.0	10.9	3.1	11.3	3.1	11.4	ـ الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	1.7	6.3	1.6	5.8	4.0	17.9	3.6	13.4	2.4	8.9	ـ الإدخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	3.7	13.7	3.6	13.1	3.6	13.1	3.5	12.9	3.5	12.8	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- G.F.C.F. Government Sector	1.2	4.6	1.2	4.4	1.3	4.5	1.1	4.1	1.2	4.2	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F.Business Sector	2.5	9.1	2.4	8.7	2.3	8.6	2.4	8.8	2.3	8.6	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الأعمال.
- Total Exports	10.9	40.0	11.1	40.7	11.7	42.8	9.0	23.2	7.5	27.5	ـ الصادرات السلعية
- Total Imports	8.2	29.9	7.3	26.8	6.3	23.0	5.8	21.3	5.3	19.4	ـ الواردات السلعية
* General Average of Wages	9.6	35.2	9.4	34.8	9.5	35.0	9.3	34.1	9.1	33.3	م * المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	23.7	87.0	23.4	86.0	23.0	84.3	22.5	82.6	21.8	80.0	و * المتوسط العام لأنتاجية العامل

TABLE(3) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT FACTOR COST BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل إنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	1992	1991	1990	1989	1988	القطاعـــــات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	2375	2241	2056	1895	1664	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :						-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	53188	53806	57632	38792	29643	*النفط الخام
B - Others	340	332	307	281	262	* أخـــــرى
-Manufacturing	9735	9478	9701	8646	8188	-الصناعات التحويلية
-Electricity, and Water	2608	2532	2461	2243	2117	-الكهرباء والمياه
-Construction	10931	10410	9687	9570	8850	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services Restaurants and Hotels	12950	12483	11237	10705	10215	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	7062	6541	6211	5654	5030	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate						- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	6250	5959	5126	5192	4324	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	8003	7445	6864	6535	5562	ب -العقارات وخدمات الاعمال
- Other Services	2877	2697	2467	2210	1994	-الخدمات الأخـــــرى
Less :Imputed Bank Services	2650	2594	1950	1986	1336	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	13831	13373	12968	12347	11854	- منتجو الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	548	521	499	465	434	-الخدمات المنزلية
TOTAL	128048	125224	125266	102549	88801	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	74860	71418	67634	63757	59158	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

TABLE (4) جدول

G.D.P.ATFACTOR COST BY EMIRATES

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة عوامل الانتاج حسب الامارت

(Million Dirhams / Current Prices)

(مليون درهم/ بالأسعار الجارية)

EMIRATES	1991	1990	1989	1988	الامارات
ABU DHABI	79539	79629	61094	51215	ابوظبي
DUBAI	28718	28978	25878	22827	دبي
SHARJAH	9390	9481	8928	8467	الشارقة
AJMAN	1458	1352	1276	1149	عجمان
UMM AL-QUWIN	792	742	699	621	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	3577	3452	3171	3197	راس الخيمة
FUJEIRAH	1750	1632	1503	1325	الفجيرة
TOTAL	125224	125266	102549	88801	المجموع

Table (5) جدول

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	1991	1990	1989	1988	القطاعات
- Agriculture , Live stock Fishing	323	311	235	192	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :					- الصناعات الإستخراجية :
A - Crude Oil	6850	6898	7240	6900	*النفط الخام
B - Others	95	88	76	68	* أخـــــرى
- Manufacturing Industries	4208	3956	3334	3150	- الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	2521	2444	2310	2228	- الكهرباء والماء
- Constraction	965	871	830	800	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	1972	1467	1268	1058	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels					- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	3752	3757	3545	3470	- النقل والتخزين والإتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	55	54	178	102	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	1100	986	887	685	ب - العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	153	144	133	121	- ا لخدمات الأخـــــرى
- Producers Of Government Services	3026	3088	2340	2128	- منتجوالخدمات الحكومية
TOTAL	25020	24064	22376	20902	المجموع

** Est.

TABLE(6) جدول

Workers By Economic Sectors

(Worker)

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(مشتغل)

SECTORS	1991	1990	1989	1988	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	44055	43296	42577	39535	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	8280	7880	7500	7250	*النفط الخام
B - Others	2400	2150	1950	1890	* أخـــــرى
-Manufacturing	67250	66530	61770	61065	-الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	20802	20678	20200	19760	- الكهرباء والماء
-Construction	126200	119230	114250	110000	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	104187	101370	99115	96240	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels					-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	75046	72047	70403	68000	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	16224	16061	15602	14579	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	3325	3100	2930	2839	ب - العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	80895	78141	73650	69480	- ا لخدمات الأخـــــرى
- Government Services	117985	114161	110589	108970	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	51291	49557	46710	44065	-الخدمات المنزلية
TOTAL	717940	694201	667246	643673	المجموع

TABLE (7) جدول

Compensation Of Employees By Economic Sectors

تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الإقتصادية

(Wages And Salaries)

(الأجور والمزايا)

(Million Dirhams / Current Prices)

(مليون درهم/ بالأسعار الجارية)

	1991	1990	1989	1988	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	506	490	464	405	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	1229	1168	1072	998	*النفط الخام
B - Others	71	62	56	53	* أخـــــرى
-Manufacturing	2058	2021	1961	1920	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	919	906	915	778	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	4380	4068	3895	3680	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	2173	2105	2018	1924	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels					-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	2400	2300	2236	2040	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	1137	1113	1113	1026	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	102	93	90	88	ب- العقارات وخدمات الأعمال
-Social and Personal Services	2091	1923	1736	1569	-الخدمات الأخـــرى
- Producers Of Government Services	11610	11271	10763	10311	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	521	499	465	434	-الخدمات المنزلية
	29197	28019	26784	25226	المجموع

*Preliminary

* أولية

TABLE (8) جدول

BASIC ECONOMIC INDICATORS IN A.G.C.C. FOR YEAR 1992

المؤشـــــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي لسنـــــة 1990

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكه العربية السعودية K. S . A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــــرات
- Population (000)	2063	1517	39	14870	497	1944	ـ عدد السـكان (ألف نسمة)
- Population per K.m2	116	6	34	7	720	23	ـ السكان لكل كم2
- Percentage of Manpower to Population (%)(1989)	60.3	51.7	64.5	49.1	62.6	67.1	ـ نسبـة القوى البشرية العاملة إلى السكان (%) (1989)
- Percentage ofCultivated land to total area %	7.0	0.2	0.5	1.4	4.3	0.4	ـ نسبـة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية %
- Average Percapita Consumption Of Electricity (000K.w./hr)	8.1	2.8	12	4.2	6.3	8.7	ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية (ألف ك . و . س)
- Average Percapita Consumption Of Watar (000Gallon)	22	8.5	50	20	47	47.2	ـ متوسط استهلاك الفرد من من المياه (ألف غالون)
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	15323	10622	7347	93028	3644	33653	ـ الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
- Percentage to G.D.P (%) :-							**ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%): ـ**
* Final Conumption Explenditure	70.3	70.0	71.6	77.0	70.0	55.0	* الإنفاق الاستهلاكي النهائي
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	19.6	13.7	15.7	21.7	13.7	19.5	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Mining & Quarrying Sector	41.0	45.7	29.4	27.6	15.5	46.8	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	14.3	4.2	13.0	8.1	18.4	7.9	* قطاع الصناعات التحويلية
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	9.4	12.1	6.0	8.3	7.3	9.1	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Commodity Imports	28.7	28.2	18.0	23.2	81.2	34.4	* إ جمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	49.3	49.1	40.0	34.2	81.0	63.9	* إجمالي الصادرات السلعية